بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد وآله الطيبين الطاهرين

واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين

وملخص ما سبق: أنّ سيدنا الخوئي (قدس سره الشريف) قد أفاد بأنّ طريق الشيخ الطوسي (عليه الرحمة) إلى كتاب علي بن إسماعيل الميثمي تام بلحاظ أنّ للشيخ طريقاً صحيحاً إلى الصدوق، وللصدوق (رحمه الله) في مشيخته طريق صحيح إلى كتاب علي بن إسماعيل الميثمي ومروياته، والنتيجة أنّ للشيخ طريقاً صحيحاً إلى كتاب علي بن إسماعيل الميثمي ومروياته، وهذا من مروياته.

ولكن أورد على ذلك من قبل بعض الأساتذة الأجلة في [كتاب القبسات، ج1، ص264] بإشكالين:

الإشكال الأول: أنّ طريق الصدوق (رحمه الله) في المشيخة إلى أي راوٍ إنّما هو طريق إلى مرويات ذلك الراوي في كتاب الفقيه وليس طريقاً إلى جميع كتبه ومصنفاته، أي أنّ ظاهر عبارة الصدوق (رحمه الله) في المشيخة كما سيأتي مثال ذلك أنّ المذكور في المشيخة هو طريق الصدوق إلى من روى عنهم في كتاب من لا يحضره الفقيه وليس طريقاً إلى جميع مروياتهم ولو لم تكن في من لا يحضره الفقيه، وبناءً على ذلك لا وجه لتتميم طريق الشيخ الطوسي (عليه الرحمة) لكتاب علي بن إسماعيل الميثمي بطريق الصدوق (رحمه الله) إلى كتاب ومرويات علي بن إسماعيل الميثمي، بلحاظ أنّ هذه الرواية ليست موجودة في الفقيه، فلو كانت هذه الرواية في الفقيه لصح أنْ يقال: إنّ للصدوق طريقاً صحيحاً إلى هذه الرواية، وبما أنّ للشيخ طريقاً صحيحاً إلى الصدوق فالنتيجة أنّ للشيخ طريقاً صحيحاً إلى هذه الرواية. أما مع فرض أنّ الرواية ليست موجودة في الفقيه فكون الشيخ ذا طريق صحيح إلى الصدوق وللصدوق طريق صحيح إلى كتاب علي بن إسماعيل الميثمي أو مروياته لا يجدي، وهذا الإشكال وارد.

الإشكال الثاني: مع غض النظر عما ماضى فإنّ من القريب جداً أنّ الطريق المذكور في المشيخة – يعني مشيخة الصدوق – إنّما هو طريق إلى علي بن إسماعيل الدغشي لا الميثمي، أي أنّ لفظة (الميثمي) الموجودة في المشيخة مصحفة (الدغشي)، والوجه في ذلك أنّ طريق الصدوق (رحمه الله) في المشيخة إلى الميثمي يمر بصفوان، حيث قال الصدوق في المشيخة [من لا يحضره الفقيه، ج4، ص532]: (**وما**

كان فيه – في الفقيه – **عن عليّ بن إسماعيل الميثميّ فقد رويته عن أبي رضي اللهّ عنه عن سعد بن عبد اللهّ، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن صفوان بن يحيى، عن عليّ بن إسماعيل الميثميّ**).

ولكن: يبعد رواية صفوان عن علي بن إسماعيل الميثمي، بلحاظ أنّ صفوان بن يحيى أعلى طبقةً من علي بن إسماعيل الميثمي، فإنّ صفوان في رتبة أساتذة علي بن إسماعيل، بلحاظ أنّ من مشائخ علي بن إسماعيل الميثمي الذين يروي عنهم حماد بن عيسى، وحماد بن عيسى في طبقة صفوان، فإنّ صفوان متوفى سنة (208) وحماد بن عيسى متوفى (سنة 209 أو 210)، فحماد بن عيسى الذي هو شيخ علي بن إسماعيل معاصر لصفوان، فصفوان يعتبر أعلى طبقةً من علي بن إسماعيل فكيف يروي عنه؟!

ويؤكد ذلك: أنّ هناك رواية لصفوان بن يحيى عن علي بن إسماعيل الدغشي في بعض الموارد من التهذيبين وعلل الشرائع، وبذلك يُظن أنّ لفظة (الميثمي) في متن الفقيه والمشيخة مصحفة عن (الدغشي)، ولعل التصحيف وقع في مصدر الصدوق لهذه الرواية.

ولكن قد يقال: إنّ مجرد أنّ صفوان بن يحيى في طبقة مشائخ علي بن إسماعيل لا يمنع من روايته عنه ما دام معاصراً له، ومن المحتمل أنّ لعلي بن إسماعيل كتاباً مهماً خصوصاً في بابي النكاح والطلاق اقتضى رواية صفوان عنه وإنْ كان في طبقة مشائخه، مضافاً إلى أنّ تصحيف (الميثمي) إلى (الدغشي) بعيدٌ جداً؛ إذ لا تقارب بين الكلمتين حتى يرد احتمال التصحيف، سواءً كان ممن نسخ الكتاب قبل الصدوق (رحمه الله) فوصل الكتاب للصدوق وهو مصحّف أو ممن نسخ الفقيه.

لكن هناك إشكالاً أقوى أثاره بعض السادة الأعلام القميين (مدّ ظله) في [كتاب النكاح] وحاصله: (أنّ هناك إشكالاً آخر في السند، وهو أنّ طبقة علي بن إسماعيل الميثمي المتكلم لا تتوافق مع رواة هذه الرواية الواردة في باب النكاح والطلاق في كتاب "التهذيب".

فالمتكلم الذي عبر عنه الشيخ الطوسي (عليه الرحمة) بأنّه: (**أوّل من تكلم من الإمامية وصنف كتاباً في الإمامة سماه الكامل**)، وقال عنه النجاشي: (**من وجوه المتكلمين**). وهو علي بن إسماعيل الميثمي المنتسب لميثم التمار هو في الطبقة الرابعة أي ممن يروي عن الإمام الباقر (عليه السلام)، وصفوان بن يحيى من أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، فالمشكلة ليست في أنّ صفوان أعلى طبقة من علي بن إسماعيل بل بالعكس، أي أنّ صفوان متأخر عن علي بن إسماعيل الميثمي المتكلم بطبقتين، فكيف يروي عنه بلا واسطة كما ذكر الشيخ الصدوق (رحمه الله) في المشيخة؟!

فهذا منبه إلى أنّ هناك شخصاً آخر اسمه علي بن إسماعيل الميثمي روى عنه صفوان، لا أنّ صفوان يروي عن علي بن إسماعيل الميثمي المتكلم.

ثم قال (مدّ ظله): **(بينما علي بن إسماعيل الميثمي المحدّث الذي ورد في الروايات الفقهية له شيوخ متعددون، أقدمهم حماد بن عيسى المتوفى سنة 208 أو 209 هـ. لذا أقدم شيوخ علي بن إسماعيل الميثمي المحدّث هو حماد بن عيسى، الذي كان معاصراً لصفوان بن يحيى، تلميذ علي بن إسماعيل الميثمي المتكلم، مما يعني وجود فجوة زمنية بينهما)**.

وبناءً على هذا قد يكون المروي عنه من أحفاد علي بن إسماعيل الميثمي المتكلم علي بن إسماعيل، وعبّر عنه بابن ميثم أو الميثمي بلحاظ انتسابه إلى ميثم التمار أو انتسابه إلى علي بن إسماعيل الميثمي المتكلم، كما في التعبير عن الصدوق (رحمه الله) بأنّه ابن بابويه، بينما الصدوق هو محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه، فهذا الإطلاق ليس عزيزاً في كتب الرجال أو الكتب الفقهية.

فالمشكلة حينئذٍ في وثاقة علي بن إسماعيل المحدث الذي يروي صفوان عنه؛ لأنّ من ثبتت وثاقته هو علي بن إسماعيل المتكلم، ومما يؤكد ذلك هو تعبير الشيخ (عليه الرحمة) عنه: **(أول من تكلم)**، مع أنّ من المتكلمين في أصحابنا هشام بن الحكام وهشام بن سالم وهما سابقان طبقة على صفوان بن يحيى، فمع وجود متكلمين في أصحابنا قبل صفوان بن يحيى فكيف يعبر الشيخ (عليه الرحمة) عن علي بن إسماعيل أنّه أول من تكلّم أو أول من كتب كتاباً في الإمامة سماه الكامل؟!

فهذه قرائن مبعدة لكون علي بن إسماعيل الميثمي الذي يروي عنه صفوان هو علي بن إسماعيل الذي وثقه الرجاليون.

ولكن من جهةٍ أُخرى: أنّ ظاهر كلام الرجاليين أنّ المقصود هو علي بن إسماعيل الميثمي الذي له روايات متداولة في الفقه، لا علي بن إسماعيل المتكلم. فإذا كان ظاهر كلمات الرجالي أنّ المنظور بالحديث عنه هو من له روايات في الفقه، ومن له روايات في الفقه من كان معاصراً لصفوان بن يحيى حيث روى عنه وكان من مشائخه حماد بن عيسى، فكيف يلتقي ذلك مع علي بن إسماعيل الميثمي الذي هو أول من تكلم وصنف كتاباً في الإمامة، المناسب لكونه في الطبقة الرابعة وهي الرواة عن الإمام أبي جعفر الباقر (عليه السلام)، فمن هنا نشأت المشكلة في كيفية الجمع بين نظرهم لعلي بن إسماعيل الميثمي المتكلم – الذي إنّما يتصور له عهد في الطبقة الرابعة – وبين كون المنظور علي بن إسماعيل الميثمي.

لذلك كان هذا عائقاً عن الاعتماد على الرواية المذكورة وإنْ تمت صحة طريق الصدوق (رحمه الله) إلى علي بن إسماعيل الميثمي الذي يروي عنه صفوان.

والحمد لله رب العالمين